EP

الأمم
المتحدة

UNEP/MED IG.24/16

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة
خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

UNEP

2 تشرين الأول/أكتوبر 2019
الأصل: اللغة الإنجليزية

الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة في
اتفاقية حماية البيئة البحرية
والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

نابولي، إيطاليا، 2-5 كانون الأول/ديسمبر 2019

البند 3 من جدول الأعمال: القرارات المواضيعية

مشروع القرار **IG.24/13: وضع مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة**

لأسباب تتعلق بالبيئة والاقتصاد في التكاليف، يتم طباعة هذا المستند بعدد محدود. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية

UNEP/MAP
Athens, 2019

مذكرة الأمانة العامة

جمعت الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA-4) المنعقدة في آذار/مارس 2019 أكثر من 170 دولة عضوًا في الأمم المتحدة تحت مظلة الموضوع العام "حلول مبتكرة لمواجهة التحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين".

سلّطت الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة الضوء على الدور الرئيسي للأعمال المستدامة في عملية اعتماد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة (SCP) لإنقاذ كوكبنا:

- أقرّت "المبادرات العالمية، والإقليمية، والوطنية التي تروّج للأعمال المستدامة" ودعت الدول الأعضاء "لوضع سياسات اقتصاد كلي وسياسات قطاعية تمكينية تسهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك السياسات البيئية واستخدام نهج دورة الحياة، مع إيلاء الاهتمام إلى العبء الإداري للمؤسسات بالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة الحجم في سبيل تحفيز الاستثمارات في ممارسات الأعمال المستدامة"[1].
- طالبت "المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى وشركاء الأمم المتحدة، بمواصلة دعم تطوير المهارات، وبخاصة للمؤسسات بالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة الحجم، لتعزيز أنماط الإنتاج المستدامة".
- دعت "الدول الأعضاء لتهيئة ظروف مواتية لإصلاحات السياسات، حسب الاقتضاء، والممارسات والتكنولوجيات الابتكارية، والأدوات الاقتصادية، والاستثمارات والتعاون الإقليمي للتشجيع على تحقيق الكفاءة، والحد من بصمة الكربون وتعزيز التصنيع المستدام".
- طالبت أيضًا "بتطوير وتنفيذ برامج تحفز التكرار، وتحسّن الحلول والتكنولوجيات الابتكارية القائمة، وتحفز استيعاب نهج الأعمال المستدامة".
- دعت "المجتمع الدولي، والهيئات الإقليمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى وضع تدابير فعالة، واعتمادها، وتنفيذها لتحفيز الطلب على منتجات مستدامة".
- قررت "تعزيز فرص وآليات تمويل مستدامة ومبتكرة لفتح المجال أمام رأس مال جديد للاستثمارات المستدامة وتحسين نماذج الأعمال المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم"[2] .

من خلال الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط (المشار إليها فيما بعد باسم خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين)، حددت الأطراف المتعاقدة الأعمال، وبخاصة الأعمال المراعية للبيئة وأصحاب المشروعات، كمحركات رئيسية في التحول نحو اقتصادات خضراء وزرقاء في منطقة وبلدان البحر الأبيض المتوسط.

تشمل الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة عدة توجيهات إستراتيجية (5.1 إلى 5.6) متعلقة بدعم الأعمال المراعية للبيئة، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والاقتصاد الأخضر.

في خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، تُحدد الأعمال على أنها أصحاب مصلحة رئيسيون لتنفيذ خطة العمل، بما في ذلك المؤسسات المحلية الصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة، والشركات متعددة الجنسيات، وأصحاب المشروعات، والمصنعون، والمنتجون، وتجار التجزئة والبائعون؛ حيث إنهم مسؤولون عن عمليات الإنتاج، وتقديم المنتجات والخدمات إلى السوق، ومن ثمّ يتمتعون بوضع فريد لتعزيز دفع الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة إلى الأمام[3]. ووفقًا لذلك، طالبت العديد من الإجراءات المضمنة في خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين بإنشاء نماذج أعمال تدمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، من أجل الأعمال والوظائف المراعية للبيئة، بالإضافة إلى الابتكار في الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتشير العديد من الإجراءات أيضًا إلى الحاجة إلى زيادة وعي المستهلك، والإرشاد إلى أنماط حياة مستدامة، وتحسين المعلومات والملصقات التعريفية على المنتجات في سبيل زيادة الطلب على منتجات مستدامة.

وفقًا لتوجيهات السياسة العامة من الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، تم تحديد الدعم المقدم إلى الأعمال المراعية للبيئة، وأصحاب المشروعات، والابتكار بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين باعتباره نتيجة إستراتيجية ضمن موضوع الاستهلاك والإنتاج المستدامين الشامل في إطار الإستراتيجية متوسطة الأجل (MTS) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط 2016-2021. ويدعو الناتج الإرشادي الرئيسي 6.3.1 للإستراتيجية متوسطة الأجل إلى تقديم التدريب والدعم لأصحاب المشروعات المراعية للبيئة. علاوة على ذلك، تدعو الأهداف الإستراتيجية في الإستراتيجية متوسطة الأجل بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى تعزيز قدرات أصحاب المشروعات وغيرهم على تنفيذ حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين، التي بدورها ستقلل المواد الكيميائية السامة والقمامة البحرية وتسهم في حفظ التنوع البيولوجي

---

[1] UNEP/EA.4/L.5، جمعية الأمم المتحدة للبيئة: "مواجهة التحديات البيئية من خلال ممارسات الأعمال المستدامة".

[2] الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة لعام 2019 عن "حلول مبتكرة لمواجهة التحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين".

[3] انظر الفصل 5 الذي يتناول خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين المعنية بآليات التنفيذ والرصد.

والنظم الإيكولوجية. ويمثل أصحاب المشروعات المراعية للبيئة وتنفيذهم للنهج الابتكارية البيئية واقتصاد التدوير مصادر مهمة لحلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

بعد الطلبات المقدمة من الأطراف المتعاقدة التي انعكست في السياسات والأدوات الإستراتيجية المذكورة آنفًا، طوّرت الأمانة العامة أول برنامج دعم على الإطلاق لإنشاء الأعمال المتوسطية المراعية للبيئة وتطويرها. ويشمل البرنامج خدمات التدريب، والتوجيه، والإرشاد، فضلاً عن الأنشطة التي تشجع على الربط الشبكي والحصول على التمويل. وبالمثل، يتضمن ذلك البرنامج عنصرًا لتقديم الدعم في سبيل وضع سياسات عامة تمكينية وإطارات تنظيمية للأعمال المراعية للبيئة في بلدان البحر الأبيض المتوسط. ويعد البرنامج حاليًا رائدًا في العديد من الجوانب، بما في ذلك مجموعة مبتكرة من المنهجيات والأدوات لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة. وقد تلقى البرنامج أكثر من 5,000 طلب في مرحلته الأولى، وأدى إلى ابتكار +2,000 فكرة تجارية و+200 شركة جديدة. ويتضمن البرنامج أيضًا خدمة لإتاحة إمكانية الحصول على تمويل يركز على كل من جانبي العرض والطلب لتمويل الشركات الناشئة. ومن هذا المنطلق، تمكّن البرنامج من إنشاء صندوق لأصحاب المشروعات المراعية للبيئة في البحر الأبيض المتوسط، والذي تأسس من خلال شراكة مع الاتحاد الأوروبي للبنوك الأخلاقية والبديلة (FEBEA) ويتلقى الدعم المالي من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

لا تنص الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين على معايير مشتركة لتعريف الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري في البحر الأبيض المتوسط، أو على مجموعة محددة من التدابير التي تدعمها، مشروع القرار هذا. ومن شأن تحديد مثل تلك المعايير المشتركة ومجموعة التدابير أن يعزز اتساق السياسات بين الأطراف المتعاقدة وأوجه التآزر بين أصحاب المصلحة الوطنيين، وسيقدم فهمًا أفضل للحاجة إلى دعم بلدان البحر الأبيض المتوسط في الترويج لإنشاء وتطوير الأعمال المراعية للبيئة من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

يعتمد مشروع القرار المقترح على اتجاهات السياسات وعلى العمل والإنجازات المذكورة أعلاه ويتجاوب مع الحاجة إلى وضع مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري ولتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة، بغية اعتمادها في المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة (COP 22).

يرتبط تنفيذ هذا القرار بالناتج الإرشادي 6.1.1 من برنامج العمل المقترح. وتؤمَّن الموارد المالية لإعداد مقترح القرار من أجل المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة والمشاورات الإقليمية المرتبطة بها في إطار عملية إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من خلال تمويل خارجي.

تولى اجتماع مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط استعراض مشروع القرار المقترح ومرفقه (أثينا، اليونان، 10-13 أيلول/سبتمبر 2019)، وتم اعتماده لتقديمه إلى المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة والنظر فيه على النحو الوارد في هذه الوثيقة.

مشروع القرار .IG 13/24

وضع مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة

الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نريد"، والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها 288/66 في 27 تموز/يوليو 2012، وبشكل أكثر تحديدًا الفقرات ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ تشير أيضًا إلى قرار الجمعية العامة رقم 1/70 بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ تشير كذلك إلى قراري جمعية الأمم المتحدة للبيئة في 15 آذار/مارس 2019 رقم UNEP/EA.4/Res.1، المعنون "مسارات مبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين" ورقم UNEP/EA.4/Res.4، المعنون "مواجهة التحديات البيئية من خلال ممارسات الأعمال المستدامة"،

وإذ تضع في اعتبارها التزام المجتمع الدولي الذي تم التعبير عنه في الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة بالنهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك، وليس حصرًا عليها، من خلال اقتصاد التدوير والنماذج الاقتصادية المستدامة الأخرى وتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

وإذ تراعي بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن أنشطة ومصادر برية (1996)، وبخاصة مادته رقم 5 المتعلقة بالالتزامات العامة ومادته رقم 9 المتعلقة بالتعاون العلمي والتقني، والبروتوكول المتعلق بمنع تلوث البحر الأبيض المتوسط بسبب تحركات النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (1996)، وبخاصة مادته رقم 5 المتعلقة بالالتزامات العامة، والبروتوكول المعني بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (2008)، وبخاصة مادته رقم 9 المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية،

وإذ تشير إلى القرارين IG.22/2 وIG.22/5، اللذين اعتمدتهما الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر (COP 19) (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016)، بشأن الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016–2025، وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط على التوالي، وهما يسلطان الضوء على تلك الأعمال، وبخاصة الأعمال المراعية للبيئة وأصحاب المشروعات، باعتبارها محركات رئيسية في عملية التحول إلى الاقتصادات الخضراء والزرقاء في بلدان البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تشير إلى ولاية مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في إطار منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة وأهميته لتنفيذ هذا القرار،

وإذ تقرّ أيضًا بالحاجة إلى التحول من نماذج الأعمال الخطية التقليدية إلى نماذج الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري الابتكارية، ولتحقيق هذا التحول، ينبغي تهيئة بيئة سياسات تمكينية ملائمة مع منظمات دعم الأعمال المعززة والأدوات المالية المناسبة على المستوى الإقليمي والوطني،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل المنجز في هذا الاتجاه في إطار برنامج الأعمال المتوسطية المراعية للبيئة الذي أسهم في إنشاء شركات مراعية للبيئة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تراعي تقرير اجتماع مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، المنعقد في برشلونة، إسبانيا، في 14-15 أيار/مايو 2019،

1. ***تطالب*** **الأمانة العامة بإعداد مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وزيادة الطلب على منتجات أكثر استدامة، وفقًا للجدول الزمني المحدد في المرفق الأول من القرار الحالي، كطريقة لدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر واقتصاد التدوير** من نماذج الأعمال الخطية التقليدية إلى نماذج الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري الابتكارية؛

2. ***تطالب أيضًا الأمانة العامة بضمان أن تستهدف التدابير الإقليمية*** تلك القطاعات الاقتصادية التي حددتها البروتوكولات ذات الصلة في اتفاقية برشلونة وأن يكون لها تأثير محدد في البيئة البحرية والساحلية، وتعالج مسائل شاملة ذات صلة؛

***3. تطالب كذلك الأمانة العامة بوضع معايير محددة لتعريف الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري في البحر الأبيض المتوسط، بناءً على مبادرات حالية على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية لتنظر فيها** *الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها في المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة (COP 22)؛*

4. تطلب من الأمانة العامة بذل كل الجهود الممكنة للتأكد من توافق إعداد مجموعة التدابير الإقليمية وتطوير الأهداف مع أطر السياسات الإقليمية والوطنية الحالية التي تدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري.

المرفق الأول: الجدول الزمني لوضع مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة

متى؟	ماذا؟
الربع الأول من 2020	• **مطالبة مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين بتعيين خبراء وطنيين لدعم وضع التدابير والمعايير الإقليمية (سيحدد مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين اختصاصات هؤلاء الخبراء الوطنيين)** • **مراجعة المعلومات الحالية** • **إعداد دراسة خط الأساس** • **إعداد اختصاصات آليات المشاورات عبر الإنترنت، باستخدام منصة ويب الاستهلاك والإنتاج المستدامين ذات الصلة الحالية الملائمة التي يديرها مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، في سبيل تسهيل إشراك ومشاركة جميع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين**
الربع الثاني من 2020	• **إطلاق خدمة التشاور عبر الإنترنت** • **وضع مسودة أولية للتدابير والمعايير**
الربع الثالث من 2020	• **ترتيب اجتماع تشاوري إقليمي لضمان الحصول على مدخلات أصحاب المصلحة المتوسطيين الرئيسيين، وبخاصة قطاع الأعمال، والقادة الاقتصاديين، وأصحاب المصلحة المعنيين بالتمويل والهيئات المعنية الأخرى النشطة في مجال الاقتصاد الأخضر واقتصاد التدوير في منطقة البحر الأبيض المتوسط.** • **إنهاء التشاور عبر الإنترنت** • **قائمة حديثة بالتدابير والمعايير الإقليمية وتعميم المسودة على مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل التشاور عبر الإنترنت**
الربع الرابع من 2020	• **ترتيب اجتماع تشاوري مع خبراء وطنيين تعيّنهم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة** • **قائمة مسبقة بالتدابير والمعايير تتم مشاركتها مع مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين لإجراء اجتماع تشاور ثانٍ عبر الإنترنت**
الربع الأول من 2021	• **تقديم المسودة النهائية للتدابير والمعايير إلى مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين واجتماعات لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة**
الربع الثاني من 2021	• **اجتماعات مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة** • **قائمة حديثة بالتدابير والمعايير تتضمن تعليقات أعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة ومراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين** • **إعداد مشروع القرار**
الربع الثالث من 2021	• **تقديم مشروع القرار إلى اجتماع مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط**
الربع الرابع من 2021	• **تقديم مشروع القرار إلى المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة للتصديق عليه**